اقتصاد

حضور أوسع لـ«صنع في المغرب»

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تعكف الحكومة المغربية على إعداد استراتيجية صناعية جديدة أكثر مرونة، تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع حضور «صنع في المغرب» في الأسواق العالمية. وينتظر أن تغطي هذه السياسة الجديدة، وفق مصادر مطلعة، الفترة الممتدة بين 2024 و2030، حيث يفترض أن تراعي الخطة الجديدة المميزات التنافسية في مختلف الأنشطة في المملكة.

وتقدر وزارة الصناعة والتجارة الإمكانيات غير المستغلة للتصدير بنحو 10 مليارات دولار، ما يستدعي في تصورها أن تسعى الشركات المحلية العاملة في مجال الصناعة إلى تقديم منتجات تتيح فتح أسواق جديدة بمواكبة من الدولة. واعتمد المغرب في العام الماضي ميثاق الاستثمار الجديد، بهدف جذب المستثمرين المحليين والأجانب، حيث جرى تبني آليات لدعم المشروعات المختلفة وفقاً لاحتياجاتها. ويتجلى أن معدل النمو في المغرب لا يتعدى في المتوسط 3%، حيث ما زال بعيداً عن هداف 6% الذي يراهن عليه النموذج التنموي الجديد، ما ينعكس سلباً على توفير فرص العمل، علما أن نقطة من النمو كانت توفر 35 ألف فرصة عمل، بينما لا تتيح اليوم سوى 20 ألف فرصة عمل.

وتمثل الصناعة 17% من الناتج الإجمالي المحلي المغربي، غير أن الاقتصادي علي بوطيبة يلاحظ أن تلك النسبة تأتي بشكل جيد بفضل الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يتجلى في قطاعي السيارات والطيران وحتى النسيج والألبسة.

ويشدد على ضرورة العمل على خلق نواة صلبة للاستثمار المحلي في الصناعة، مع استحضار طبيعة نسيج الإنتاج المغربي الذي تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة 95% منه. ويؤكد بوطيبة أنه يجب رفع الإنفاق على البحث والتطوير الذي لا يمثل سوى 0,7% من الناتج الإجمالي المحلي، في الوقت نفسه الذي يفترض تشجيع الاقتصاد الأخضر ودعم «صنع في المغرب».

واستندت السياسة الصناعية التي يسترشد بها المغرب في الأعوام الأخيرة على المهن الجديدة، مثل السيارات والطيران، التي تعود الحصة الأكبر من الاستثمارات فيها للشركات متعددة الجنسيات، التي تساعد على خلق منظومة من الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية والأجنبية في مجال المكونات التي تحتاجها تلك الشركات. والمغرب منخرط في حوالي 55 اتفاقية للتبادل الحر، ما يفرض عليه زيادة تنافسية منتجاته. وتعكف وزارة الصناعة والتجارة المغربية، حسب ما صرح به وزير الصناعة والتجارة قبل أيام، على دراسة محفظة استثمارات بقيمة 50 مليار دولار مقدمة من قبل القطاع الخاص، وذلك في سياق السعي لتوسيع مساهمة الصناعة في الناتج الإجمالي المحلي وتوفير فرص العمل. في السياق، أكد شكيب لعلج، رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب الذي يمثل مصالح رجال الأعمال، في ندوة نظمتها رابطة الاقتصاديين المستقلين، أنه يجب ضمان إقلاع اقتصادي قوي ومستدام عبر تحفيز الاستثمار المنتج ودعم تنافسية الشركات الوطنية التي تعاني من تداعيات الجفاف محلياً والضغوط التي يواجهها الاقتصاد العالمي.

وأشار لعلج إلى أن القطاع الخاص يرنو إلى بلوغ استثمارات في حدود 55 مليار دولار في أفق 2026، مشددا على أن رجال الأعمال يترقبون التدابير التي سيتيحها ميثاق الاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة، والمضي في خلق المناطق الصناعية، وتوفير التمويل المصرفي.

(Getty)

قفزة للهواتف الذكية الصينية

قفز إنتاج الهواتف الذكية في الصين بنسبة 31,3% على أساس سنوي في الشهرين الأولين من العام الجاري، ليصل إلى 172 مليون وحدة. وذكرت وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، وفق وكالة شينخوا، أمس، أن منتجي الهواتف الذكية المحليين يطرحون نماذج جديدة من الهواتف باستمرار. وأشارت إلى أنها ستعمل على تسريع التقدم في مجالات رئيسية مثل معدات الاتصالات والأجهزة الذكية وبطاريات الليثيوم-أيون، وستسعى جاهدة لجعل شحنات الهواتف المحمولة من الجيل الخامس تمثل أكثر من 85% من إجمالي سوق الهواتف المحمولة في الصين في 2024. ومنذ بداية العام، اكتسب قطاع تصنيع المعلومات الإلكترونية في الصين زخماً، مع ارتفاع الإنتاج الصناعي ذي القيمة المضافة للشركات الكبرى.

محادثات أميركية لكبح الإغراق الصيني

بكين ـ **العربي الجديد**

اتفقت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين ونائب رئيس مجلس الدولة الصيني هي ليفنغ، على إطلاق محادثات رسمية تهدف إلى معالجة ما تصفه الولايات المتحدة ودول أخرى بالقدرة الصناعية الفائضة المتنامية لدى الصين وإغراق أسواقها بالمنتجات. وبعد يومين من الاجتماعات في مدينة غوانغزو في جنوب الصين، طرح الجانبان المبادرة سبيلاً لإجراء محادثات مكثفة بشأن النمو المتوازن في الاقتصادين المحلي والعالمي. وذكرت يلين، في بيان صدر في ختام المحادثات، أن التواصل المزمع «سيسهل مناقشة اختلالات الاقتصاد الكلي.. أعتزم استغلال الفرصة للدعوة إلى توفير فرص متكافئة للعمال والشركات الأميركية». وتعد الأولوية القصوى من زيارة يلين إلى الصين التي تستغرق أربعة أيام محاولة إقناع المسؤولين هناك بكبح الطاقة الإنتاجية الزائدة للسيارات الكهربائية والألواح الشمسية وغيرها من تكنولوجيا الطاقة النظيفة، باعتبار أنها تهدد الشركات المنافسة في الولايات المتحدة ودول أخرى. ورداً على سؤال عما إذا كانت موافقة الصين على هذه المسألة تمثل تنازلاً أم مجرد محاولة لتأخير الانتقام المحتمل من جانب الولايات المتحدة، قالت يلين، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس، إنها تعتقد أن بكين أدركت رسالة مفادها قلق الولايات المتحدة بشأن هذه القضية. وأضافت للصحافيين: «الصينيون يدركون مدى قلقنا بشأن تداعيات استراتيجيتهم الصناعية على الولايات المتحدة، وذلك في ما يتعلق باحتمال إغراق أسواقنا بالصادرات». وخلال المحادثات، أعربت الصين عن «مخاوفها البالغة» بشأن القيود الاقتصادية والتجارية الأميركية، وفقاً لتقرير صادر عن وكالة الأنباء الصينية «شينخوا». ويبدو أن شعار «قوى إنتاجية جديدة عالية الجودة» الذي رفعته الصين أخيراً قد أثار قلق الكثير من الاقتصادات الكبرى، ليس من المنافسة مع العملاق الآسيوي من حيث الجودة والسعر فحسب، بل أيضاً من إغراق الأسواق بالمنتجات الفائضة عن احتياجات ثاني أكبر اقتصاد في العالم، الذي يشهد تباطؤاً في الطلب المحلي، وسط تداعيات أزمة القطاع العقاري الضخم. ومنذ وصولها إلى غوانغزو، مساء الخميس الماضي، وجّهت يلين معظم انتقاداتها إلى الطريقة التي أدار بها المسؤولون الصينيون اقتصادهم. واتهمت بكين مراراً وتكراراً بإساءة معاملة الشركات الأميركية وغيرها من الشركات الأجنبية العاملة في الصين، وإحداث الاضطراب في الأسواق العالمية من خلال دعم الإنتاج الفائض في قطاعات معينة.

أخبار

أزمة جديدة لـ«بوينغ»

اضطرت طائرة بوينغ من طراز «737» تابعة لشركة طيران ساوث ويست الأميركية، كانت متجهة من تكساس إلى لوس أنجليس، إلى وقف إقلاعها والعودة إلى المطار بعد اندلاع حريق في محركها، في أحدث مشكلة تتعرض لها طائرات بوينغ. وقالت شركة

الطيران لوكالة فرانس برس، عبر البريد الإلكتروني، مساء الجمعة، إن رحلة «ساوث ويست» رقم 1928 «توقفت بأمان عن الإقلاع الخميس» بعد أن تلقى طاقم الطائرة إشارة إلى «مشكلة محتملة في المحرك» في الطائرة 737-800. وهذا الحادث يعزز المشاكل التي تواجه شركة بوينغ التي أعلنت مؤخراً عن تغييرات شاملة في مناصبها القيادية في أعقاب حادث شبه كارثي في يناير/ كانون الثاني، عندما انفصل باب عن جسم طائرة بوينغ 737 ماكس 9 تابعة لشركة ألاسكا إيرلاينز في منتصف الرحلة.

صادرات قياسية لمستحضرات التجميل الكورية

أظهرت بيانات رسمية أن صادرات كوريا الجنوبية من مستحضرات التجميل ارتفعت أكثر من 20% على أساس سنوي إلى رقم قياسي جديد على الإطلاق في الربع الأول من العام الجاري 2024. وأكدت هيئة الجمارك الكورية في بيانات أوردتها وكالة يونهاب، أمس السبت، أن قيمة صادرات مستحضرات التجميل بلغت 2,3 مليار دولار في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مارس/آذار، بزيادة بلغت نسبتها 21,7% عن نفس الفترة من العام الماضي. ويمثل هذا أعلى مستوى على الإطلاق لأي رقم في الربع الأول. وقد سجلت قيمة صادرات مستحضرات التجميل رقماً قياسياً سنوياً في عام 2021، لترتفع إلى 9,22 مليارات دولار، غير أنها انخفضت إلى 7,98 مليارات دولار في عام 2022 بسبب تباطؤ الطلب في الصين وجائحة كورونا، قبل انتعاشها إلى 8,49 مليارات دولار في العام الماضي. وكانت الصين هي الوجهة الأولى في الربع الأول، حيث بلغت الصادرات إليها 610 ملايين دولار.

مراقبة الأسواق الأردنية قبل العيد

أعلنت مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية عن خطة رقابية على المنتجات المطروحة في الأسواق في محافظات المملكة كافة خلال عطلة عيد الفطر الذي يحل بعد أيام. وبحسب بيان للمؤسسة، فإنها ستتابع رقابتها على الأسواق قبل وخلال عطلة العيد، للتفتيش على المنتجات التي يزداد الطلب عليها خلال هذه الفترة، والتأكد من مطابقتها اشتراطات المواصفات القياسية والقواعد الفنية الأردنية، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الأردنية «بترا» أمس السبت.

مال وسياسة

6 أشهر على العدوان: غزة مدمرة واقتصاد مشوه بالضفة

خلّف العدوان الإسرائيلي المستمر منذ ستة أشهر، كارثة معيشية في قطاع غزة المدمر، وبات القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية أكثر تشوهاً وهشاشة

رام الله ـ **مالك نبيل**
غزة ـ **العربي الجديد**

بعد انقضاء نصف عام على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تستمر العجلة الاقتصادية في الضفة الغربية المحتلة بالتراجع يوماً بعد يوم، ما يجعل الاقتصاد الفلسطيني مشوّهاً وأكثر هشاشة أمام الصدمات التي يتلقّاها، في حين جرى دفن القطاعات الاقتصادية الضعيفة في غزة بالأساس تحت ركام المنشآت والبنية التحتية التي جرى تدميرها تدميراً واسعاً. فقد الاقتصاد الفلسطيني في الضفة نحو 27% من المعدل الطبيعي لـ"إنتاج قبل الحرب، بالإضافة إلى خسائر إنتاجية تقدّر بنحو 2,5 مليار دولار، عدا عن فقدان السوق نحو 12 مليار شيكل (3,4 مليارات دولار) كانت تضخ كل نصف عام من عمّال الداخل المحتل عام 1948 والبالغ عددهم 200 ألف عامل.

وبحسب بيانات وزارة الاقتصاد الفلسطيني، فإن أكثر من 80 ألف منشأة تجارية تراجع إنتاجها أو توقفت عن العمل بالكامل، ومن أبرز هذه المنشآت، قطاع الإنشاءات والعقارات، يليه القطاع الزراعي والخدماتي والصناعي، ويقدّر عدد العاملين في هذه القطاعات بنحو 651 ألف عامل.

ولم تقف الأزمة عند القطاعات التجارية، بل إنّ الموظفين في القطاع العام لا يتلقون الرواتب بانتظام منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، إذ يتلقون شهرياً ما بين 60% إلى 80% من الراتب. ويبلغ عدد الموظفين 147 ألف مدني وعسكري، برواتب تصل إلى نحو 160 مليون دولار شهرياً، يضاف إليها 120 مليون دولار أخرى شهرياً تمثل أجور المتقاعدين ومخصصات ذوي الأسرى والشهداء، ومجموعها 280 مليون دولار.

ولم تستطع الحكومة الإيفاء بالتزاماتها نتيجة استمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة (عائدات الضرائب التي تحوّلها إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية) المالية الإسرائيلي بيتسلئيل سموتريتش، اقتطاع حصة غزة من أموال المقاصة، والتي تبلغ قرابة 75 مليون دولار من إجمالي المقاصة البالغة 220 مليون دولار شهرياً، في حين يصل مجموع أموال المقاصة التي يحتجزها الاحتلال إلى نحو 850 مليون دولار منذ 2018، وهذه الأموال التي تعتمد عليها السلطة الفلسطينية لدفع رواتب الموظفين. وبحسب منظمة العمل الدولية فإنّ أكثر من 650 نقطة تفتيش إسرائيلية دائمة أو مؤقتة تنتشر في الضفة الغربية، ما ترك أثراً سلبياً على الاقتصاد الفلسطيني، الأعراف الاقتصادية، بحسب ما يقول عضو الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين، ثابت أبو الروس.

ويوضح أبو الروس في حديث مع «العربي الجديد» أن أول هذه السيناريوهات هو السيناريو «المتفائل» والمرتبط بوقف العدوان على غزة، ثم تسلّم السلطة الفلسطينية أموال المقاصة بالكامل، يليها عودة العمال تدريجياً إلى العمل في الداخل المحتل تزامناً مع عودة الدعم الدولي والمنح الخارجية، بالإضافة إلى عودة نشطة للسياحة الوافدة من الخارج، والسياحة الداخلية من أراضي عام 1948.

ولا تعتبر هذه العوامل واردة في الوقت الحالي ما دام العدوان الإسرائيلي مستمراً على غزة، في حين لا يعتبر السيناريو الثاني «المتشائم» راجحاً لأنه يعتمد على عدم وجود أية انفراجة في الملفات الاقتصادية، ونظراً إلى وجود حكومة فلسطينية جديدة برئاسة محمد مصطفى، تحظى بقبول إسرائيلي أولاً، ثم دولي وعربي، وتوصف بأنها اقتصادية بالدرجة الأولى فإن السيناريو الثالث هو الأرجح والذي يسمى السيناريو «الأساس» المرتبط بالمواقف السياسية، إذ يعتمد هذا السيناريو على حلحلة في بعض القضايا الاقتصادية مع استمرار العدوان، وهي عودة الدعم الدولي مع إمكانية العودة الجزئية للعمالة في الداخل، واستعادة أجزاء من أموال المقاصة، كما يرى أبو الروس.

ويتابع أبو الروس: «لا أعتقد أن يمر الاقتصاد الفلسطيني بمرحلة أسوأ من المرحلة الحالية، نظراً إلى تعايش المواطن مع حالة الحرب، واندماج عشرات الآلاف من العمال العائدين من الداخل في مشاريع صغيرة وجديدة، لكنّ ذلك لا يعني أن تحسناً سيطرأ على الاقتصاد، حيث إن سلوك المواطن الاستهلاكي بات يتركز على الأساسيات مقابل الكماليات، وسط تراجع في شراء المركبات والأجهزة الكهربائية والشقق التجارية، وذلك يعني ضبط حالة الشراء ومحاولة الادخار وتقليل النفقات».

ثلاثة سيناريوهات للمستقبل

كل العوامل السابقة تجعل المستقبل الاقتصادي ضبابياً، لذا يجب قراءة الظروف الحالية ضمن ثلاثة سيناريوهات في الأعراف الاقتصادية، بحسب ما يقول عضو الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين، ثابت أبو الروس.

لا افق لإنهاء الأزمة قريباً

ويرى استاذ التنمية الاقتصادية، عبد الفتاح أبو شكر أن الأزمة الاقتصادية الحالية لا أفق لحلّ لها، حيث إنها تواجه تقييداً إسرائيلياً، ولن تستطيع الحكومة الفلسطينية الجديدة الإيفاء بالتزاماتها ما دامت السيطرة الإسرائيلية قائمة على مصادر الدخل المالي، بالإضافة إلى استمرار العدوان الإسرائيلي الذي لم يتوقف وسط غياب فرص إنهائه في المرحلة المقبلة.

ويقول أبو شكر الذي كان عضواً في الوفد الفلسطيني للمفاوضات الاقتصادية مع إسرائيل في حديث لـ«العربي الجديد» إن إسرائيل تسيطر على 60% من مصادر السلطة الفلسطينية المالية، وفي حال عدم استرجاع أموال المقاصة وعدم توقف الحرب فإن التعقيدات الاقتصادية ستستمر وسط مؤشرات ارتفاع نسبة البطالة، والفقر، ولن تستطيع الحكومة الفلسطينية الجديدة تحقيق التنمية والانتعاش الاقتصادي، وسط تقديرات بانخفاض ضريبة الدخل التي تعتبر من المصادر المالية للسلطة.

ولا يعتقد أبو شكر أن الولايات المتحدة الأميركية ومعها الدول الأوروبية على استعداد لتقديم الدعم المالي للسلطة ما دامت الحرب قائمة في غزة. ويقول: «ما لم تساعد أميركا السلطة فإن الأزمة المالية لن تنتهي ولن تختلف الحكومة الجديدة عن السابقة، حيث ستواجه الأخيرة ديوناً تقدر بسبعة مليارات دولار متراكمة وقابلة للزيادة».

وكانت السلطة الفلسطينية عمدت مؤخراً إلى تغيير حكومة محمد اشتية وتعيين محمد مصطفى الذي يشغل مناصب اقتصادية منها إدارة هيئة صندوق الاستثمار الفلسطيني، ومستشار الرئيس محمود عباس للشؤون الاقتصادية، وقد كُلف بتشكيل حكومة جديدة على أمل إحداث انفراجة اقتصادية.

اقتصاد غزة تحت الركام

وفي قطاع غزة تتفاوت تقديرات الخسائر المادية بين جهة وأخرى، كما أن آخر تقرير مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة يقدّم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية في الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول حتى نهاية يناير/كانون الثاني الماضيين.

وأشار تقدير صادر عن البنك الدولي مطلع إبريل/ نيسان الجاري، إلى أن العدوان الإسرائيلي الحق أضراراً قيمتها تناهز 18,5 مليار دولار في البنية التحتية للقطاع. وفي تقييمه غير النهائي للأضرار، لفت البنك الدولي إلى أنّ الرقم يمثل 97% من الناتج الاقتصادي المشترك للضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة في العام 2022، في حين خلّف العدوان 26 مليون طن من الركام الذي من المتوقع أن تستغرق إزالته سنوات. ويقدم التقرير تفاصيل عن حجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية والحالة المزرية للسكان في القطاع الساحلي الضيّق، إذ دُمّرت المرافق الصحية، ويعاني السكان الجوع وتعرقل أعمال الإغاثة بفعل استمرار العدوان.

ووجد التقرير أنّ الأضرار التي لحقت بالمباني تؤثر في كل قطاع غزة، إذ يمثل الإسكان 72% من التكاليف، وتمثل البنية التحتية للخدمات العامة مثل المياه والصحة والتعليم 19%. وقال البنك الدولي إن أكثر من مليون شخص بلا منازل، و75% من السكان مشردون، مضيفاً أن أكثر من نصف سكان غزة أصبحوا على حافة المجاعة، ويعاني جميع السكان انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية.

اكثر من 80 الف منشاة تجارية في الضفة تراجع انتاجها او توقفت بالكامل

أكثر من 650 نقطة تفتيش إسرائيلية دائمة أو مؤقتة تنتشر في الضفة الغربية (فرانس برس)

أزمة الرواتب تتفاقم

لم تقف تداعيات الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين عند القطاعات التجارية والإنتاجية، وإنما طاولت أيضاً رواتب الموظفين في القطاع العام، الذين لا يتلقون بالأساس رواتبهم بشكل منتظم منذ نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2021، إذ يحصلون شهرياً على ما بين 60% و80% من الراتب، ويبلغ عدد الموظفين 147 ألف موظف مدني وعسكري، حيث تبلغ رواتبهم نحو 160 مليون دولار شهرياً، يُضاف إليها 120 مليون دولار أخرى شهرياً تمثل أجور المتقاعدين ومخصصات ذوي الأسرى والشهداء، ومجموعها 280 مليون دولار.

ولم تستطع الحكومة الإيفاء بالتزاماتها نتيجة استمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة (عائدات الضرائب التي تحوّلها إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية) المالية الإسرائيلي بيتسلئيل سموتريتش، اقتطاع حصة غزة من أموال المقاصة، والتي تبلغ قرابة 75 مليون دولار من إجمالي المقاصة البالغة 220 مليون دولار شهرياً، في حين يصل مجموع أموال المقاصة التي يحتجزها الاحتلال إلى نحو 850 مليون دولار منذ 2018، وهذه الأموال التي تعتمد عليها السلطة الفلسطينية لدفع رواتب

أسواق

الضائقة المالية تدفع اليمنيين للملابس المستعملة

تجبر الظروف المعيشية الصعبة التي لا تعرف الانفراج في اليمن، الكثير من الأسر على اقتناء الملابس المستعملة، إذ باتت أسعار الجديدة تفوق قدرتهم المنهكة

صنعاء ـ **محمد راجح**

تدفع الضائقة المالية الكثير من الأسر اليمنية نحو الملابس المستعملة والعزوف عن شراء الملابس الجديدة لاستقبال عيد الفطر الذي يحل بعد أيام، إذ تتفاقم الأوضاع المعيشية وسط الصراع المالي المحتدم بين الحكومة المعترف بها دولياً والحوثيين، وكذلك اضطرابات الاستيراد بفعل دوريات البحر الأحمر، حيث يعتمد البلد بصورة كلية على الاستيراد في توفير احتياجاته. يقول المواطن عبد الله الخليدي، من سكان صنعاء، لـ«العربي الجديد»، إنه لا خيار أمامه في هذه الظروف الصعبة سوى اقتناء الملابس المستعملة، مشيراً إلى أن هذا ليس حاله فقط وإنما حال الكثير من الأسر. المواطن موسى الصبري، من سكان تعز جنوب صنعاء، يؤكد لـ«العربي الجديد» أن أسعار الملابس الجديدة باتت مرتفعة للغاية، الأمر الذي جعله يقرر مع أسرته البحث في الأسواق عن الملابس منخفضة الأسعار لشراء كسوة العيد لأطفاله الأربعة. في حين يصف علوي الجحدري، من سكان عدن جنوب البلاد التي تتخذ منها الحكومة مقراً مؤقتاً، أسعار الملابس بأنها عبارة عن نار تكتوي بها الأسر التي لا تستطيع التنصل من التزاماتها تجاه أبنائها في العيد.

في محافظات مثل شبوة وما جاورها من المحافظات الشرقية مثل مأرب والجوف تبرز الملابس والأزياء الشعبية بشكل لافت في مثل هذه المناسبات؛ إذ يحرص على ارتدائها مختلف الفئات الاجتماعية.

الناشط والباحث في الاقتصاد الاجتماعي في مدينة شبوة، معتصم العتيقي، يقول لـ«العربي الجديد»، إن الإعباء تكون مضاعفة في شبوة ومثل هذه المناطق، بالنظر إلى ارتفاع مضاعف في أسعار هذه النوعية من الملبوسات التي يرتدونها في العيد، بالرغم من وجود خيارات سعرية بحسب نوعية كل صنف، لكن هناك من يحرص على شراء أصناف غالية الثمن من المعاوز (نوع من الملابس الرجالية في اليمن) والشيلان وغيرها من القطع، كذلك الحال بالنسبة للملابس النسائية، خصوصاً «العبايات» وغيرها، إضافة إلى ملابس الأطفال التي يجب أن تكون جديدة، إذ تتطلب ذلك موازنة مالية لا تقل عن 300 ألف ريال للأسرة الواحدة المكونة من 5 أفراد.

ويشير تجار إلى أن ارتفاع تكاليف إنتاج الملابس الشعبية والتي تشهد إقبالاً قبل العيد في العديد من المناطق وراء ارتفاع الأسعار. ويقول التاجر فهمي غيلان من صنعاء إن متوسط تكاليف قطعة واحدة من ملبوسات «العبايات» المتوسطة يصل إلى ما بين 15 ألف ريال و16 ألفاً. ويبلغ سعر الدولار في صنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون نحو 530 ريالاً، فيما يصل في عدن جنوبا حيث العاصمة المؤقتة للحكومة إلى 1660 ريالاً. بدوره، يشير التاجر بسام الوصابي من صنعاء، الذي تحدث لـ«العربي الجديد»، إلى أن هناك تكاليف أخرى تُضاف إلى سعر المنتج، مثل إيجارات المحال التجارية الباهظة والجبايات وتكاليف الكهرباء.

ويواجه البلد العديد من الأزمات، منها انهيار سعر صرف الريال، والتقلبات الحادة في تداولاته، ولا سيما في مناطق الحكومة، وارتفاع التضخم، واشتداد الاضطرابات الاجتماعية وتسببها في تراجع اداء القطاعات الاقتصادية المختلفة. ووفق بيانات أممية، فإن أكثر من 21,6 مليون شخص، أي 75% من سكان اليمن، يحتاجون إلى مساعدات.

أسعار الملابس الجديدة تفوق قدرات كثير من اليمنيين (فرانس برس)

مالية

ارتفاع الإنفاق من الموازنة الأردنية

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أظهرت بيانات رسمية مواصلة الإنفاق في الموازنة العامة الأردنية الارتفاع، رغم المحاولات الحكومية لتخفيضها في إطار برامج للإصلاح الاقتصادي، حيث سبّبت فوائد القروض وكذلك زيادة مخصصات الإنفاق العسكري الارتفاع المسجل. وكشف تقرير صادر عن البنك المركزي الأردني اطلعت عليه «العربي الجديد» أن النفقات الجارية للحكومة خلال الـ 11 شهراً الأولى من العام الماضي 2023 ارتفعت بقيمة 590,7 مليون دينار (836,9 مليون دولار) أو ما نسبته 7,3% على أساس سنوي لتصل إلى ما نحو 8,702 مليارات دينار (12,18 مليار دولار). وشكلت النفقات الجارية ما نسبته 89,2% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإنفاق الجاري بمعدل يفوق الارتفاع في الإيرادات المحلية فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية بمقدار 1,8% ليصل إلى 88,4% مقابل 90,2% خلال الفترة نفسها من عام 2022.

وجاء الارتفاع في الإنفاق متأثراً بزيادة فوائد القروض والديون المترتبة على الحكومة، وكذلك زيادة مخصصات الإنفاق العسكري. وأشار التقرير إلى ارتفاع بند فوائد القروض على أساس الاستحقاق بمقدار 277,8 مليون دينار ليبلغ 1,608 مليار دينار. وارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 125,9 مليون دينار.

وارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني التي تشمل الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي بمقدار 80,3 مليون دينار، لتصل إلى 1,756 مليار دينار، وكذلك ارتفع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمبلغ 41,5 مليون دينار ليبلغ 1,542 مليار دينار. ووفقاً للبيانات، فقد ارتفع بند استخدام السلع والخدمات أيضاً بقيمة 37,7 مليون دينار ليبلغ 368,8 مليون دينار، وصعد بند الإعانات بمبلغ 230 مليون دينار، ليصل إلى 243,1 مليون دينار، فيما انخفضت النفقات الرأسمالية خلال تلك الفترة بمقدار 218,3 مليون دينار أو ما نسبته 17,1% مقارنة بالفترة نفسها من العام قبل الماضي، لتصل إلى 1,05 مليار دينار. وارتفعت النفقات العامة بمقدار 372,3 مليون دينار أو ما نسبته 4% عن مستواها في الفترة المقابلة نفسها من 2022 لتبلغ 9,76 مليارات دينار، ويعود ذلك إلى ارتفاع النفقات الجارية وانخفاض النفقات الرأسمالية، وفق التقرير. وقال الخبير الاقتصادي مازن مرجي لـ«العربي الجديد» إن النفقات الجارية، بحسب معطيات الموازنة، مرتفعة جداً، ولم تنجح الحكومات المتعاقبة في تخفيضها، نظراً إلى أنها تشتمل على أوجه إنفاق أساسية على مجالات الصحة والتعليم والبنى التحتية والرواتب والأجور والتقاعد، إذ إن غالبية النفقات الجارية مخصصات لرواتب الموظفين والعاملين في الجهازين المدني والعسكري فضلاً عن المتقاعدين.

وأضاف مرجي أن بعض مجالات الإنفاق شهدت ارتفاعاً في السنوات الأخيرة، وخاصة بنود الحماية الاجتماعية، في ظل المساعي لاحتواء آثار جائحة كورونا وتداعياتها وارتفاع الأسعار وزيادة أعداد الأسر والأفراد المشمولين بشبكة الأمان الاجتماعي كصرف معونات شهرية والتغطيات التأمينية وغيرها. ورأى أن الهدف الذي تسعى له الحكومات المتعاقبة بالوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات صعب التحقق في الفترة المقبلة، نظراً إلى الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الأردن وتأثره بالاضطرابات المحيطة، ومنها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة واختلالات سلاسل التوريد. وأضاف أن ارتفاع الإنفاق الجاري يكون على حساب الإنفاق الرأسمالي الذي هو ضرورة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحريك مختلف القطاعات وتوفير فرص العمل وتنشيط الدورة الاقتصادية، مشيراً إلى أن حجم النفقات الرأسمالية، وإن شهدت بعض الارتفاع، لكنها دون المستوى المطلوب لإحداث الأثر المطلوب في الاقتصاد الوطني.

ووفق قانون موازنة 2024، تقدّر الإيرادات العامة بنحو 10,3 مليارات دينار، بارتفاع نسبته 8,9% عن العام الماضي 2023. وتزيد الإيرادات المحلية لتصل إلى 9,6 مليارات دينار أو ما نسبته 10% عن مستواها في 2023 نتيجة ارتفاع الإيرادات الضريبية بنحو 10,2% لتصل إلى 7,2 مليارات دينار من دون فرض أي ضرائب جديدة أو زيادة على الضرائب الحالية، وفق الحكومة. في المقابل، تُقدّر النفقات الجارية بنحو 10,6 مليارات دينار، والنفقات الرأسمالية بنحو 1,7 مليار دينار، ليبلغ إجمالي النفقات العامة ما مقداره 12,37 مليار دينار.

بروفايل

يعود المليادير الأميركي مارك زوكربيرغ، الرئيس التنفيذي لشركة «ميتا»، المالكة لموقع فيسبوك، إيلون ماسك، رئيس شركة تسلا للسيارات الكهربائية، ليصبح ثالث أغنى شخص في العالم، في تغيّر مثير تشهده قائمة أكبر أثرياء العالم منذ عدة أشهر. فقد هبط ترتيب ماسك، الذي احتل المرتبة الأولى على مؤشر بلومبيرغ للمليارديرات في أوائل مارس/ آذار الماضي، إلى المركز الرابع، بعد أن ذكرت وكالة رويترز أن شركة «تسلا» ألغت خططاً لصناعة سيارة أقل تكلفة، ما أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم، وهو ما نفاه الرجل. وتقلصت ثروة ماسك بمقدار 48,4 مليار دولار هذا العام، بينما أضاف زوكربيرغ 58,9 مليار دولار إلى ثروته مع صعود سعر سهم «ميتا بلاتفورمز» إلى مستويات قياسية جديدة، بما في ذلك رقم قياسي جديد، يوم الجمعة الماضي، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية.

وهذه هي المرة الأولى التي يدخل فيها زوكربيرغ المراكز الثلاثة الأولى في تصنيف بلومبيرغ لأغنى الأشخاص منذ 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، عندما كانت ثروته 105,6 مليارات دولار، وكانت ثروة ماسك حينها 102,1 مليار دولار. وتبلغ قيمة ثروة ماسك الآن 180,6 مليار دولار، في مقابل 186,9 مليار دولار لـ"زوكربيرغ"، تحوّل الفجوة بين ثروتي ماسك وزوكربيرغ، يوضح كيف تفوقت أسهم شركات التكنولوجيا الكبرى على أسهم السيارات الكهربائية التي كانت محطّ الأنظار في السابق، وبخاصة أي شيء يتعلق بالذكاء الاصطناعي. تدهور سعر سهم «تسلا» بنسبة 34% هذا العام، ما يجعله الأسوأ أداءً في مؤشر «إس آند بي 500». وتضرر السهم بسبب التباطؤ العالمي في الطلب على السيارات الكهربائية، والمنافسة المتزايدة من الصين ومشكلات الإنتاج في ألمانيا. في المقابل، قفز سعر سهم «ميتا» بنسبة 49% بفضل الأرباح الفصلية القوية والحماسة حول مبادرات الشركة في مجال الذكاء الاصطناعي.

يمتد التنافس بين الملياردريين إلى ما هو أبعد من ثرواتهما: فقد انخرط ماسك وزوكربيرغ في خلاف عام مستمر اشتد عندما أطلقت شركة «ميتا» تطبيق «ثريدز»، وهو منصة للتواصل الاجتماعي تتنافس مع «إكس» التابعة لـ«ماسك». حتى إن الاتهامين تبادلا انتقادات لاذعة في العام الماضي حول نزال محتمل داخل قفص. أعاد ماسك البالغ من العمر 52 عاماً إحياء الفكرة أخيراً على «إكس»، قائلاً إنه سينافس زوكربيرغ، البالغ من العمر 39 عاماً، «في أي مكان وفي أي وقت». يمكن أن يتعرض صافي ثروة ماسك لضربة أخرى، بعد أن أسقط قاض في ولاية ديلاوير حزمة رواتب «تسلا» البالغة 55 مليار دولار، إذ يواصل مؤشر بلومبيرغ للمليارديرات إدراج الخيارات من حزمة الأجور هذه، والتي تُعد واحدة من أكبر أصول ماسك، في احتساب ثروته. ويحتل الفرنسي برنارد أرنو، رئيس شركة «إل في إم إتش» للمنتجات الفاخرة، وجيف بيزوس مؤسس «أمازون.كوم» المركزين الأولين في تصنيف بلومبيرغ للثروات حالياً، بثروة تبلغ 223,4 مليار دولار و207,3 مليار دولار على التوالي. بينما من المحتمل أن تطاول التحولات أيضاً هذين المركزين في ظل الصعود اللافت من جديد لعملاق التواصل الاجتماعي زوكربيرغ.

وزوكربيرغ مؤسس شبكة التواصل الاجتماعي الأشهر والأكبر في العالم «فيسبوك»، وهو الذي لا يزال يدير شركة «ميتا» التي تمتلك إلى جانب «فيسبوك» كلاً من «إنستغرام» و«واتساب».

ولد مارك في 14 مايو/ أيار عام 1984 في وايت بلينس بولاية نيويورك، ويعمل أبوه طبيب أسنان وأمه طبيبة نفسية. وكان منذ صغره مولعاً بالحاسوب، فطوّر العديد من البرامج والألعاب الإلكترونية، منها برنامج وضعه في سنّ 12 واستخدمه أبوه في العيادة، فتاح له التواصل مع المرضى عن بعد بخصوص المرضى في قاعة الانتظار، كما استعملته العائلة في المنزل للتواصل بين أفرادها. يتقن خمس لغات، هي: الإنكليزية، والفرنسية، والعبرية، واللاتينية، واليونانية القديمة، ويسعى لتعلّم اللغة الصينية. وفي يونيو/ حزيران عام 2004 غادر زوكربيرغ الجامعة قبل التخرج. أسس برفقة زملاء له موقع «فيسبوك»، واصبح بمرور الوقت شركة عملاقة لا تزال تستمر في النمو. وبات الموقع الأزرق مكاناً للتواصل مع أي شخص تقريباً في أي مكان.

مارك زوكربيرغ

نيويورك ـ **العربي الجديد**

للمرة الأولى منذ عام 2020 يتخطى مارك زوكربيرغ، الرئيس التنفيذي لشركة «ميتا»، المالكة لموقع فيسبوك، إيلون ماسك، رئيس شركة تسلا للسيارات الكهربائية، ليصبح ثالث أغنى شخص في العالم، في تغيّر مثير تشهده قائمة أكبر أثرياء العالم منذ عدة أشهر. فقد هبط ترتيب ماسك، الذي احتل المرتبة الأولى على مؤشر بلومبيرغ للمليارديرات في أوائل مارس/ آذار الماضي، إلى المركز الرابع، بعد أن ذكرت وكالة رويترز أن شركة «تسلا» ألغت خططاً لصناعة سيارة أقل تكلفة، ما أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم، وهو ما نفاه الرجل. وتقلصت ثروة ماسك بمقدار 48,4 مليار دولار هذا العام، بينما أضاف زوكربيرغ 58,9 مليار دولار إلى ثروته مع صعود سعر سهم «ميتا بلاتفورمز» إلى مستويات قياسية جديدة، بما في ذلك رقم قياسي جديد، يوم الجمعة الماضي، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية.

وهذه هي المرة الأولى التي يدخل فيها زوكربيرغ المراكز الثلاثة الأولى في تصنيف بلومبيرغ لأغنى الأشخاص منذ 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، عندما كانت ثروته 105,6 مليارات دولار، وكانت ثروة ماسك حينها 102,1 مليار دولار. وتبلغ قيمة ثروة ماسك الآن 180,6 مليار دولار، في مقابل 186,9 مليار دولار لـ"زوكربيرغ"، تحوّل الفجوة بين ثروتي ماسك وزوكربيرغ، يوضح كيف تفوقت أسهم شركات التكنولوجيا الكبرى على أسهم السيارات الكهربائية التي كانت محطّ الأنظار في السابق، وبخاصة أي شيء يتعلق بالذكاء الاصطناعي. تدهور سعر سهم «تسلا» بنسبة 34% هذا العام، ما يجعله الأسوأ أداءً في مؤشر «إس آند بي 500». وتضرر السهم بسبب التباطؤ العالمي في الطلب على السيارات الكهربائية، والمنافسة المتزايدة من الصين ومشكلات الإنتاج في ألمانيا. في المقابل، قفز سعر سهم «ميتا» بنسبة 49% بفضل الأرباح الفصلية القوية والحماسة حول مبادرات الشركة في مجال الذكاء الاصطناعي.

يمتد التنافس بين الملياردريين إلى ما هو أبعد من ثرواتهما: فقد انخرط ماسك وزوكربيرغ في خلاف عام مستمر اشتد عندما أطلقت شركة «ميتا» تطبيق «ثريدز»، وهو منصة للتواصل الاجتماعي تتنافس مع «إكس» التابعة لـ«ماسك». حتى إن الاتهامين تبادلا انتقادات لاذعة في العام الماضي حول نزال محتمل داخل قفص. أعاد ماسك البالغ من العمر 52 عاماً إحياء الفكرة أخيراً على «إكس»، قائلاً إنه سينافس زوكربيرغ، البالغ من العمر 39 عاماً، «في أي مكان وفي أي وقت». يمكن أن يتعرض صافي ثروة ماسك لضربة أخرى، بعد أن أسقط قاض في ولاية ديلاوير حزمة رواتب «تسلا» البالغة 55 مليار دولار، إذ يواصل مؤشر بلومبيرغ للمليارديرات إدراج الخيارات من حزمة الأجور هذه، والتي تُعد واحدة من أكبر أصول ماسك، في احتساب ثروته. ويحتل الفرنسي برنارد أرنو، رئيس شركة «إل في إم إتش» للمنتجات الفاخرة، وجيف بيزوس مؤسس «أمازون.كوم» المركزين الأولين في تصنيف بلومبيرغ للثروات حالياً، بثروة تبلغ 223,4 مليار دولار و207,3 مليار دولار على التوالي. بينما من المحتمل أن تطاول التحولات أيضاً هذين المركزين في ظل الصعود اللافت من جديد لعملاق التواصل الاجتماعي زوكربيرغ.

وزوكربيرغ مؤسس شبكة التواصل الاجتماعي الأشهر والأكبر في العالم «فيسبوك»، وهو الذي لا يزال يدير شركة «ميتا» التي تمتلك إلى جانب «فيسبوك» كلاً من «إنستغرام» و«واتساب».

ولد مارك في 14 مايو/ أيار عام 1984 في وايت بلينس بولاية نيويورك، ويعمل أبوه طبيب أسنان وأمه طبيبة نفسية. وكان منذ صغره مولعاً بالحاسوب، فطوّر العديد من البرامج والألعاب الإلكترونية، منها برنامج وضعه في سنّ 12 واستخدمه أبوه في العيادة، فتاح له التواصل مع المرضى عن بعد بخصوص المرضى في قاعة الانتظار، كما استعملته العائلة في المنزل للتواصل بين أفرادها. يتقن خمس لغات، هي: الإنكليزية، والفرنسية، والعبرية، واللاتينية، واليونانية القديمة، ويسعى لتعلّم اللغة الصينية. وفي يونيو/ حزيران عام 2004 غادر زوكربيرغ الجامعة قبل التخرج. أسس برفقة زملاء له موقع «فيسبوك»، واصبح بمرور الوقت شركة عملاقة لا تزال تستمر في النمو. وبات الموقع الأزرق مكاناً للتواصل مع أي شخص تقريباً في أي مكان.

أخبار

فساد مصرفي في العراق

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية في العراق، أمس السبت، إطاحة مدير مصرف التنمية فرع ميسان لاختلاسه أكثر من 6,7 مليارات دينار. الدولار يعادل نحو 1308 دينار. وذكر بيان لمكتب الإعلام والاتصال الحكومي في الهيئة، وفق وكالة الأنباء العراقية (واع) أن «التعاون والتنسيق بين الهيئة ووكالة الاستخبارات تمخّض عن الإيقاع بمدير مصرف التنمية الدولي - فرع ميسان في العاصمة بغداد، وتنفيذ مُذكرة القبض الصادرة في حقه».

113,8 مليار دولار احتياطي ماليزيا

أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي الماليزي، وصول احتياطي النقد الأجنبي إلى 113,8 مليار دولار في 29 مارس/آذار الماضي، بما يكفي لتمويل 5,4 أشهر من واردات السلع والخدمات وتسديد ضعف إجمالي الديون الخارجية قصيرة الأجل.

وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء الوطنية الماليزية «برناما» مساء الجمعة أن مكونات الاحتياطي الرئيسية تتصمل في احتياطيات العملات الأجنبية بقيمة 101,3 مليار دولار، واحتياطيات صندوق النقد الدولي بنحو 1,3 مليار دولار، وحقوق السحب الخاصة من الصندوق بقيمة 7,62 مليارات دولار. والذهب 2,8 مليار دولار. والأصول الاحتياطية الأخرى 2,7 مليار دولار.

مكاسب لبورصة مصر

حققت البورصة المصرية مكاسب سوقية بلغت نحو 46,4 مليار جنيه (981 مليون دولار)، خلال تعاملات الأسبوع الماضي، ليغلق رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالسوق عند 1,905 تريليون جنيه، بنسبة نمو بلغت نحو 2,5%. وارتفع مؤشر السوق الرئيسي «إيجي إكس 30» بنسبة 3,44%، مسجلاً 28506,16 نقاط. كما صعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس 70» بنسبة 1,28% ليصل إلى 6480,79 نقطة، وسجل مؤشر «إيجي إكس 100» الأوسع نطاقًا نموًا بنسبة 1,65% ليغلق عند مستوى 9229,47 نقطة. وبلغ إجمالي قيمة التداول نحو 353,6 مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو 2,848 مليار ورقة مُنفّذة على 436 مليون عملية.

1,77 مليار دولار لأسهم الإمارات

استقطبت أسواق الأسهم المحلية في الإمارات، سيولة ناهزت 6,5 مليارات درهم (1,77 مليار دولار) خلال تداولات الأسبوع الماضي، مع تركزها الرئيسي على أسهم القطاع العقاري والمالي والمصرفي. وتوزعت السيولة الأسبوعية بواقع 4,57 مليارات درهم في سوق أبوظبي ونحو 1,9 مليار درهم في سوق دبي، وجرى التداول على نحو 2,3 مليار سهم، عبر تنفيذ 113,6 ألف صفقة، وفق وكالة الأنباء الإماراتية «وام».

ووصل رأس المال السوقي للأسهم المدرجة إلى 3,565 تريليونات درهم في نهاية الأسبوع، موزعة بواقع 2,841 تريليون درهم للأسهم المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية و724,1 مليار درهم للأسهم المدرجة في سوق دبي المالي.

واستحوذ سهم «العالمية القابضة» على النصيب الأكبر من تداولات سوق أبوظبي بنحو مليار درهم ليقفل عند 399,6 درهم. في حين تصدر سهم «إعمار العقارية» النشاط في سوق دبي جاذباً نحو 428 مليون درهم.